العوامل المضمرة وأثرها الدلالي في التحليل اللغوي

Implicit governments and their semantic effect in linguistic analysis

د/نادية توهامي

جامعة الأمير عبد القادر

catalaniatn@yahoo.com

ملخص:

تتناول هذه المداخلة "العوامل المضمرة وأثرها الدلالي في التحليل اللغوي"، وتسعى الدراسة من خلالها إلى تحديد دور العوامل المضمرة في التأثير على المعاني الدلالية للجمل ودراسة العلاقة بينها وبين البنية النحوية للأدوات اللغوية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على تأثير العوامل المضمرة في التحليل الدلالي والتأكيد على أنّ هذه الظاهرة تؤثر بشكل كبير في فهم المعاني الدلالية للجمل.

وقد توصل البحث في الأخير إلى استكشاف تأثير العوامل المضمرة في السلوك الدلالي للكلمات والجمل.

الكلمات المفتاحية: العوامل المعنوية، الإضمار، الدلالة، التحليل اللغوي.

Abstract:

This intervention deals with "implicit governments and their semantic effect in linguistic analysis", and the study seeks through it to determine the role of implicit governments in influencing the semantic meanings of sentences and to study the relationship between implicit factors and the grammatical structure of linguistic tools.

The importance of this study lies in shedding light on the effect of implicit governments in semantic analysis and emphasizing that this phenomenon greatly affects the understanding of the semantic meanings of sentences.

The research finally reached an exploration of the effect of implicit governments on the semantic behavior of words and .sentences

Keywords: Moral governments, implication, connotation, .linguistic analysis

مقدمة:

تعدّ العوامل المعنوية في النحو العربي من المفاهيم الأساسية التي تسهم في تحديد علاقة الكلمات ببعضها داخل الجمل، وتلعب دورًا مهمًا في تفسير المعاني بشكل دقيق عند تحليل النصوص اللغوية.

ومن هنا جاءت الدراسة لتسلط الضوء على كيفية تأثير العوامل المضمرة في المعنى الدلالي للكلمات والجمل.

والتساؤلات التي تفرض نفسها في هذا المقام هي:

كيف تؤثر العوامل المضمرة في التحليل اللغوي، وما هو دورها في فهم وتحليل البنى اللغوية؟ وهل تُسهم العوامل المضمرة في إضافة بعد دلالي جديد للنصوص اللغوية، أم أنها تشكل تحديًا في تفسير معاني الجمل والكلمات بشكل دقيق؟

وحتى تتحقق الإجابة عن هذه التساؤلات ارتأيتُ أن أسلك العرض الوصفي التحليلي للموضوع مستنطقاً العناصر الآتية:

1. مفهوم العوامل المضمرة(Governments)

تعريف العوامل: لغةً واصطلاحاً

العوامل في اللغة: العوامل جمع " عامل" ويعود في جذوره إلى العين والميم واللام،[1]والعمل بفتح العين والميم مصدر عَمِلَ يَعْمَلُ، وهو المهنة، والفعل والعمل واحد ويجمع العملُ على أعمال،[2] وذكر الفيروز آبادي أنّ قولهم: « عَمَلَ الشيءُ في الشيءِ بمعنى أحدث نوعاً من الإعراب». [3]

وذكر الشيخ خالد الأزهري أنّ العامل في اللغة من يعمل على الدوام، وإن قلَّ.[4] ويطلق العامل على من يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ويطلق كذلك على من يستخرج الزكاة وهو الساعي الذي يأخذ الصدقات من أربابها.[5] ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾التوبة[60].

العامل في الاصطلاح:

عرّف الجرجاني العامل بأنّه «هو الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها، من الناحيتين الشكلية والإعرابية، أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب».[6]

وعرّفه ابن الحاجب(646هـ) بأنّه: «ما به يتقوَّم المعنى المقتضى» [7] وفسّره الرضيّ بقوله: «مّا يحصل بواسطته في ذلك الاسم المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافا إليه

---

[1]– ينظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق وتقديم وتعليق البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت، ص73.

[2]– ينظر: الفيروز أبادي، قاموس المحيط، ضبط وتحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1415هـ،ج5، ص22، (باب اللام، وفصل العين)، والسيد محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار البيان، بنغازي، دار صادر، بيروت، 1966م، ج8، ص34.

[3]– ينظر: الفيروز آبادي، قاموس المحيط، ج5، ص22، (باب اللام وفصل العين).

[4]– ينظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول العربية، ص73.

[5]– ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ج9، ص400، مادة (ع.م.ل).

[6]– الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، شرح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، د.ت، ص148.

[7]– انظر: شرح الكافية ، ج1، ص25.

العمد و الفضلة».[8] أي أنَّ المعنى المقتضى –بصفة عامة– هو الوظيفة النحوية التي تقوم بها الكلمة من فاعلية أو مفعولية أو إضافة.

من التعريفين السابقين يتبيّن لنا أنّ النحاة اتّجهوا في تعريف العامل اتجاهين:

الأوّل: تعريف العامل بذكر ما يحدثه من أثر على المعمول دون الإشارة إلى المعنى.

الثاني: تعريف العامل بذكر ما يحدثه من أثر لأجل المعنى.

إذاً، العوامل اللفظية تتعلق بالكلمات وتغيير صيغها النحوية، بينما العوامل المعنوية تتعلق بتأثير الكلمات في معنى الجملة وأسلوب التعبير.

أقسام العوامل:

وقد قسّم النحاة العامل قسمين: عامل لفظي وعامل معنوي.

1- **العوامل اللفظية** : هي العوامل التي تؤثر على الجملة من حيث تركيب الكلمات وتغيير الأشكال النحوية للكلمات. هذه العوامل تتعلق بالألفاظ نفسها وكيفية استخدامها في الجملة . مثال الفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل وحرف الخفض أو الجر الذي يعمل الجر في الاسم.

2-**العوامل المعنوية**: هي العوامل التي تؤثر على المعنى الكلي للجملة أو التركيب. هذه العوامل تتعلق بالمعنى الذي تحمله الكلمات في سياقها.

مثال الابتداء الذي يعمل الرفع في المبتدأ عند جمهور البصريين وفي المبتدأ الخبر عند طائفة منهم، ومثاله أيضا تجرد الفعل المضارع من الناصب والجازم فإنّه يعمل الرفع في الفعل المضارع.[9]

---

[8]– المصدر نفسه، ج1، ص25.

[9]– انظر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو التسيير: دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404هـ-1984م، ص41-42.

إذاً، العوامل اللفظية تتعلق بالكلمات وتغيير صيغها النحوية، بينما العوامل المعنوية تتعلق بتأثير الكلمات في معنى الجملة وأسلوب التعبير.

3- الفرق بين العوامل الظاهرة والمضمرة.

*الفرق بين الإضمار والحذف والاستتار:

الحذف هو الإسقاط عموما، والإضمار إسقاط أو إخفاء خاص، وعليه يكون الحذف أعم من الإضمار، ولكن عند الإطلاق يمكن استعمال أحدهما مكان الآخر وربما استعمل بعض النحاة الحذف تارة والإضمار تارة أخرى في مواضع متماثلة. ولذلك يقول أبو حيان: " وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذفُ إضماراً ."[10]

على أن هناك من حاول التفريق بينهما، فجعل المحذوف ما أسقط لفظه ومعناه، وجعل المضمر ما أسقط لفظه دون معناه، ولا شك أن الضابط هنا مضطرب إذ إن جل ما يسقط لفظه يبقى معناه بدليل أن كل محذوف لابد له من تقدير.

ومنهم من جعل المحذوف ما أسقط لفظه ولا تأثير له في غيره من الألفاظ المذكورة، وجعل المضمر ما أسقط لفظه وبقي أثره في لفظ مذكور.

ويبدو أن الضابط هنا أظهر من الضابط السابق، وكأنهم جعلوا الإضمار خاصا بالعوامل التي تسقط ويبقى عملها في معمولاتها المذكورة، والحذف للكلمات التي لا عمل لها.

لكن هناك من فرق بينهما – كالفارسي وابن الحاجب وغيرهما–وأيضا . الزركشي الذي قال: "والفرق بينها — أي بين الحذف والإضمار أنّ شرط المضمر بقاء أثر المقدَّر في اللفظ؛ **نحو:قوله** تعالى ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ [النساء: 171]؛ أي: ائتوا أمرًا خيرًا لكم، وهذا لا يُشترَط في الحذف؛ ويدل على أنه لا بد في الإضمار من ملاحظة المقدَّر (باب الاشتقاق)، فإنه من أضمرت الشيء:

---

[10]- **البحر المحيط ، 1 / 643** .

أخفيته ... وأما الحذف: فمِن حذفتُ الشيء: قطعته، وهو يُشعِر بالطرح، بخلاف الإضمار؛ ولهذا قالوا: أنْ تنصب ظاهرة ومقدرة، وردَّ ابن ميمون قول النحاة: إن الفاعل يُحذف في باب المصدر، وقال: الصواب أن يقال: يُضمَر ولا يُحذَف؛ لأنه عمدة في الكلام[11]."

ومن المناسب أن نعرض نوعا ثالثا من الإسقاط هو (الاستتار) وأظنه واضحا حيث يختص بإسقاط بعض الضمائر في مواضع خاصة لا تخفى على كل منشغل بالنحو.

العوامل المعنوية المضمرة في النحو العربي : هي تلك العوامل التي تؤثر في بناء الجمل بشكل غير ظاهر أو غير معلن في النص، أي أنها لا تأتي بصيغ واضحة ولكنها موجودة ضمنيًا، من خلال المعاني التي تحملها الكلمات والعلاقات بينها.

4-التحليل الدلالي للعوامل المضمرة: نماذج تطبيقية من القرآن الكريم:

إنّ العامل المضمر لا يظهر لأنه لم يكن مذكورا ، ثم حُذف، بل هو مخفي في الخلد مضمرٌ في النية.

1- **إضمار المفعول المطلق**: يأبى بعض النحاة أن ينصبوا المفاعيل المطلقة بالفعل الظاهر قبله، ويُخرّجونها على باب المفعولية، ثم يتأوّلون لها طُرقا من الإضمار، فقد ذهب ابن الطراوة إلى أن المفعول المطلق في عبارة: قعد قعودا، ما هو في حقيقته إلا مفعولا به لفعل مضمر لا يجوز إظهاره والتقدير فيه: فعل قعودا، وأيّده السهيلي فيه، غير أنه قدرّ الناصب المضمر من لفظ الفعل السابق، فهو عنده منصوب ب(قعد) أخرى غير جائزة الإظهار.[12]

2- **إضمار عامل الظرف**: وضع النحاة قاعدة مؤداها أن لا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، ثم أخذوا يتكلفون تأوّل الشواهد التي خالفت هذه القاعدة. ومن ذلك قوله

---

[11]- **البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط3، 1400هـ-1980م،102/3**

[12]- **ينظر: همع الهوامع، ج3، ص98**.

تعالى: ﴿ **إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ** ﴾ سورة الطارق[8-9]، فإن الإعراب الذي يقتضيه المعنى أن تجعل الظرف(يوم) متعلق بالمصدر (رجعه)، إلا أن الإعراب الفطري يأباه النحاة، ويُحيلونه على الخطأ، لما فيه من فصل العامل والمعمول، فلم يبق أمامهم من الخيارات إلا أحد الأمرين:

-إما أن ينتصب الظرف ب(قادر)، وفيه إساءة إلى المعنى لأن قدرة الله تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا يغيره.[13] وهذا جميل منهم.

- وإما أن يُتحايل على النص بإضمار ناصب حذر الفصل، يقول ابن جني:" فإن كان المعنى مقتضبا له والإعراب مانعا له، احتلت له، بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد، يرجعه يوم تبلى السرائر ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله.[14]

3- إضمار (أن) الناصبة:

تضمر (أن) بعد لام الجحود أو لام النفي، وهي لام جارة مكسورة يؤتى بها لتأكيد النفي بعد كان الناقصة المنفية بما أو يكون الناقصة المنفية بلم، نحو قوله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ ﴾ الأنفال[33]، وقوله ﴿ لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾ النساء[137]، يعذب ويغفر في الآيتين منصوبان بأن المضمرة وجوبا، والفعل بعدهما مؤول بمصدر مجرور باللام، والتقدير :مريدا لتعذيبه إياهم، ومريدا لمغفرته لهم.

خاتمة:

توصل البحث إلى جملة من النتائج وهي موزعة على النقاط الآتية:

---

[13]- **ينظر: مغني اللبيب، ج2، ص596.**

[14]- **الخصائص، ج3، ص256.**

أن العوامل المضمرة تختلف عن العوامل المحذوفة عند النحاة:

- أن المضمر متروك اللفظ لكنه منوي للمتكلم وأما الحذف فإنه متروك اللفظ والنية.
- أن المحذوف يكون قد سبق ذكره والمضمر يعرف بالقرائن والسياق والملابسات والمناسبات.
- أن المضمر ما بقي أثره في العمل والمحذوف أعم منه فقد يبقى اثره وقد لا يبقى.
- استعمال الإضمار قليل ونادر في اللغة بخلاف الحذف.

قائمة المصادر والمراجع:

1- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق وتقديم وتعليق البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت،

2- الفيروز أبادي، قاموس المحيط، ضبط وتحقيق يوسف الشيخ مُحَمَّد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1415هـ.

3-السيد مُحَمَّد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار البيان، بنغازي، دار صادر، بيروت، 1966م،

4- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت،

5- الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، شرح مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، د.ت.

6- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التسيير: دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404هـ-1984م.

7- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت:مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط3، 1400هـ-1980م.